المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

مؤشرات أداء السوق الخليجية المشتركة

في دول مجلس التعاون

ديسمبر | 2020م

تم إعداد هذا الإصدار استناداً إلى دليل الإصدارات الإحصائية

المعتمد من قبل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون

نسخة الكترونية من الإصدار متاحة على الموقع الإلكتروني للمركز حسب الرابط التالي:

©ربيع الآخر 1442هـ، ديسمبر 2020م
جميع الحقوق محفوظة
في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذا الإصدار كما يلي:
المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GCC-STAT، 2020م، مؤشرات أداء السوق الخليجية المشتركة، 2020م، مسقط – سلطنة عمان.

جميع المراسلات توجه إلى :
المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون
ص.ب. 840، مسقط – سلطنة عمان
هاتف: 24346499 968 +
فاكس: 24343228 968 +
البريد الإلكترونيinfo@gccstat.org :
الصفحة الالكترونية: www.gccstat.org

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
تقديم	5
تمهيد	6
سمات السوق الخليجية المشتركة	7
مؤشرات أداء السوق الخليجية المشتركة	8
مسار التنقل والإقامة	8
مسار العمل في القطاعات الحكومية والأهلية	12
مسار التأمين الاجتماعي والتقاعد	16
مسار مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية	18
مسار تملك العقار	26
مسار تنقل رؤوس الأموال	28
مسار تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات	32
مسار التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية	36
مصادر البيانات	42

2020

تقديم

يُمثل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون أحد أهم الأهداف التي يسعى المجلس الأعلى إلى تحقيقها. لذا جاءت الاتفاقية الاقتصادية الأولى في عام 1981م بعد شهور قليلة من إعلان إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليعكس هذا الاهتمام الكبير. وطُوّرت هذه الاتفاقية لكي تتواءم مع المُتغيرات الاقتصادية الخليجية والعالمية، فكان صدور الاتفاقية الاقتصادية الثانية في عام 2001م لتكون داعماً أساسياً لتطوير العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس والوصول بها إلى التكامل الاقتصادي.

وتعتبر السوق الخليجية المشتركة واحدة من عدة مراحل عامة وُضعت لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، بدأت بمنطقة التجارة الحرة، ثم الاتحاد الجمركي، فالسوق الخليجية المشتركة، والاتحاد النقدي، وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية.

تهدف السوق الخليجية المشتركة إلى تحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس، في جميع المجالات الاقتصادية والخدمية، وتعزيز الاستثمار من خلال زيادة استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي، وتعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم، ورفع الكفاءة في الإنتاج، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، بالإضافة إلى تسهيل التبادل التجاري من خلال إيجاد نظام فعَّال للتبادل التجاري الحر داخل منطقة السوق، وأخيراً تحسين المفاوضات التجارية، وذلك من خلال تقوية الوضع التفاوضي لدول المجلس، وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التكتلات الاقتصادية الدولية.

ويقدم هذا الإصدار صورة معبّرة عن الواقع الاقتصادي الذي تمثله السوق الخليجية المشتركة والتي تلامس مساراتها الحياة اليومية لمواطني دول مجلس التعاون، وتدفع نحو تزايد ملحوظ في حركة تنقل الأفراد وحركة انتقال السلع ورؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء، الذي يضع مجلس التعاون، وبامتياز، في المكانة اللائقة به على ساحة الاقتصاد العالمي.

الدكتور نايف فلاح مبارك الحجرف
الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

تمهيد

يسر المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يضع بين يدي القارئ الكريم هذا العدد الخاص حول مؤشرات أداء السوق الخليجية المشتركة في دول مجلس التعاون، الذي يقدم بالإحصاءات الموثقة صورة شاملة عن مدى استفادة مواطني دول المجلس من قرارات مجلس التعاون ذات الصلة بالمواطنة الاقتصادية الخليجية والسوق الخليجية المشتركة التي تضم حوالي 57 مليون نسمة، وناتج محلي بلغ حوالي 1.6 تريليون دولار أمريكي، وتجارة خارجية بلغت قيمتها 1.1 تريليون دولار أمريكي، وفق إحصاءات عام 2019م.

تشير البيانات الإحصائية إلى تزايد أعداد المستفيدين من قرارات السوق الخليجية المشتركة، فهنالك زيادة مضطردة في أعداد المواطنين المتنقلين بين دول المجلس، والذين بلغ عددهم 27 مليون مواطن في العام 2019م. لقد يسرت قرارات العمل المشترك لمواطني الدول الاعضاء التنقل والإقامة في الدول الأعضاء الأخرى، حيث تتوفر لهم، بموجب قرارات اتخذها المجلس الأعلى الموقر، الخدمات الأساسية من تعليم، ورعاية صحية، ورعاية اجتماعية، ومساواة حين العمل في القطاعين الحكومي والأهلي، وما يلحق بذلك من مدّ الحماية التأمينية عن طريق التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية.

في المجال الاقتصادي، تشير الإحصاءات إلى زيادة ملحوظة في أعداد مواطني دول المجلس الذين يمارسون الأنشطة الاقتصادية والمهن في الدول الأعضاء الأخرى، حيث بلغ عدد التراخيص الممنوحة للمواطنين الخليجيين لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية في دول المجلس الأخرى 60 ألف رخصة حتى نهاية العام 2019م.
في مجال تملك مواطني دول المجلس للعقار في الدول الأعضاء الأخرى، فإن الإحصاءات تشير إلى زيادة واضحة في أعداد المستفيدين من القرارات الخاصة بتملك العقار، حيث سُجلت حوالي 385 ألف حالة تملك حتى نهاية العام 2019م. أما في مجال تداول وشراء الأسهم، فإن المؤشرات الإحصائية للعام 2019م، تُظهر تفاعلاً كبيراً مع القرار الخاص بذلك، حيث تداول 431 ألف مساهم من مواطني دول المجلس أسهم 653 شركة مساهمة عامة في الدول الأعضاء الأخرى.
في مجال التعليم، يحق لمواطني دول المجلس الالتحاق بالمدارس الحكومية في أي من الدول الاعضاء. وتوضح البيانات الإحصائية أن هناك ما يقارب من 41 ألف طالب وطالبة مسجلين في المدارس الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى.

ويتوجه المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالشكر إلى الأجهزة الإحصائية وغيرها من الجهات الحكومية في الدول الأعضاء التي أسهمت في إعداد هذا الإصدار من خلال توفير البيانات الإحصائية اللازمة.

المركز الإحصائي الخليجي
ديسمبر 2020م

سمات السوق الخليجية المشتركة

بلغ **عدد سكان** مجلس التعاون نحو 57.4 مليون نسمة في عام 2019م، مشكلا ما نسبته 0.7% من إجمالي سكان العالم. وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لسكان مجلس التعاون نحو 2.9% خلال الفترة 2010-2019م، مقارنة مع نحو 1.2% لعدد سكان العالم.

بلغ **الناتج المحلي الإجمالي** لمجلس التعاون نحو 1.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2019م، مشكلا ما نسبته 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج في مجلس التعاون نحو 4.1% بالأسعار الجارية خلال الفترة 2010-2019م، مقارنة مع نحو 3.8% للناتج العالمي في نفس الفترة.

بلغ **عدد العاملين** في مجلس التعاون نحو 29 مليون عامل في عام 2019م، مشكلا ما نسبته 0.9% من إجمالي العاملين في العالم. وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لعدد العاملين في مجلس التعاون نحو 3.6% خلال الفترة 2010-2019م.

بلغ **انتاج النفط** في مجلس التعاون نحو 17.2 مليون برميل يومياً في عام 2019م، مشكلا ما نسبته 22.8% من الإنتاج العالمي. وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لإنتاج النفط في مجلس التعاون نحو 1.8% خلال الفترة 2010-2019م.

بلغ **رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر** الوارد إلى مجلس التعاون نحو 497.2 مليار دولار أمريكي في عام 2019م، مشكلا ما نسبته 1.4% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم. وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لهذا الاستثمار في مجلس التعاون نحو 5% خلال الفترة 2010-2019م.

مؤشرات أداء السوق الخليجية المشتركة

مسار التنقل والإقامة

مسار التنقل والإقامة

شكل (1): مواطنو دول المجلس الذين تنقلوا بين الدول الأعضاء الأخرى

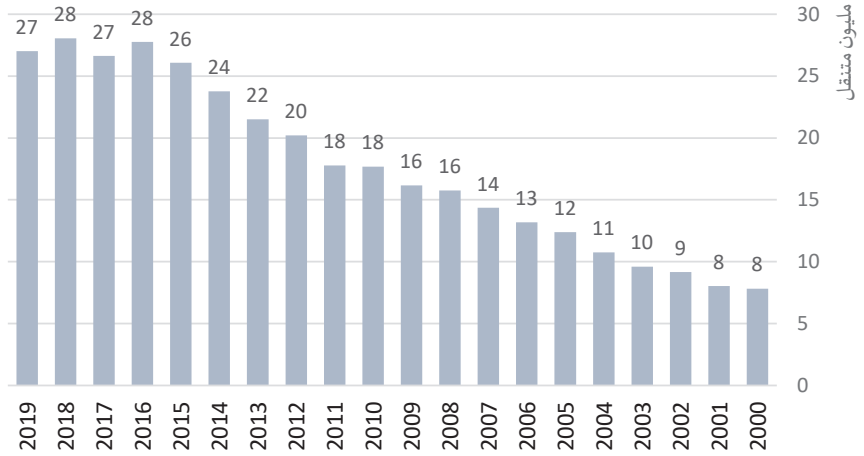

هنالك زيادة ملحوظة في التنقل بين الدول الأعضاء من قبل مواطني دول المجلس، حيث ازداد العدد من 8 مليون متنقل عام 2000م ليصل إلى 27 مليون متنقل في عام 2019م.

شكل (2) التنقل بين دول مجلس التعاون (%)

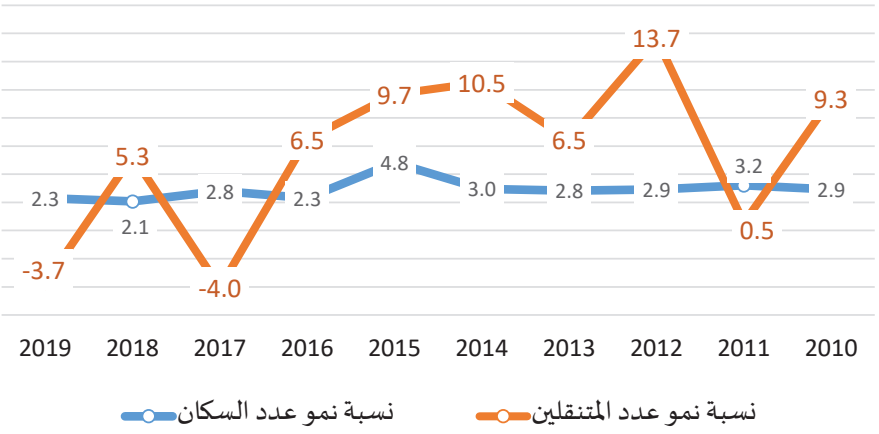

وفاقت نسبة نمو عدد المتنقلين بين دول مجلس التعاون نسبة نمو عدد السكان بشكل عام، وهذا مؤشر إيجابي يدل بأن شريحة أكبر من السكان تتنقل بين الدول الأعضاء.

ومن الجدير بالذكر أن هناك نمطاً عاماً استمر منذ سنوات قبل انطلاق السوق الخليجية المشتركة وأبرز سماته أن دولة الامارات العربية المتحدة بدأت تستقطب نسباً أعلى من المتنقلين من مواطني دول المجلس (من 17% عام 1996م إلى 27% عام 2019م)، في حين أن هناك انخفاضاً في نسب استقطاب المملكة العربية السعودية للمتنقلين (من 40% عام 1996م إلى 21% عام 2019م).

شكل (3): نسبة استقطاب الدول الأعضاء لمواطني دول المجلس الأخرى (%)

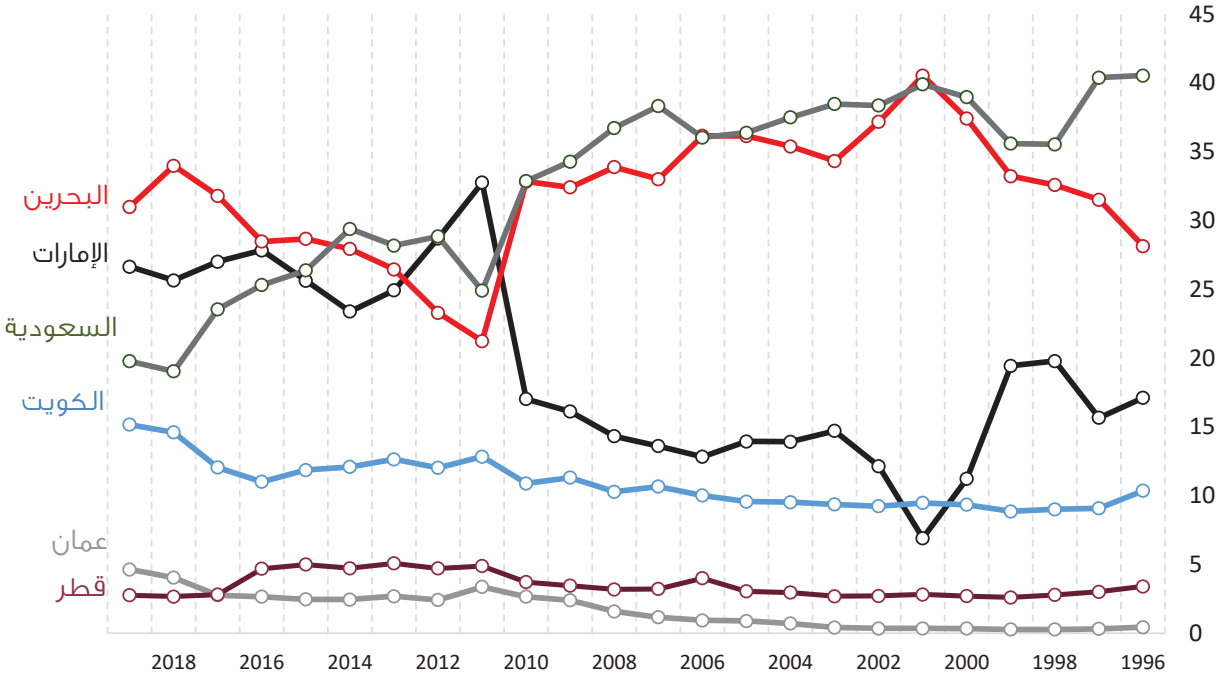

شكل مواطنو المملكة العربية السعودية أكثر من نصف عدد المتنقلين بين الدول الأعضاء (51%) في عام 2019م يليهم مواطنو سلطنة عمان (18%)؛ واستقطبت مملكة البحرين النسبة الأعلى من المتنقلين من مواطني دول المجلس (31%) تليها دولة الامارات العربية المتحدة (27%).

شكل (4): مواطنو دول المجلس الذين دخلوا الدول الأعضاء الأخرى

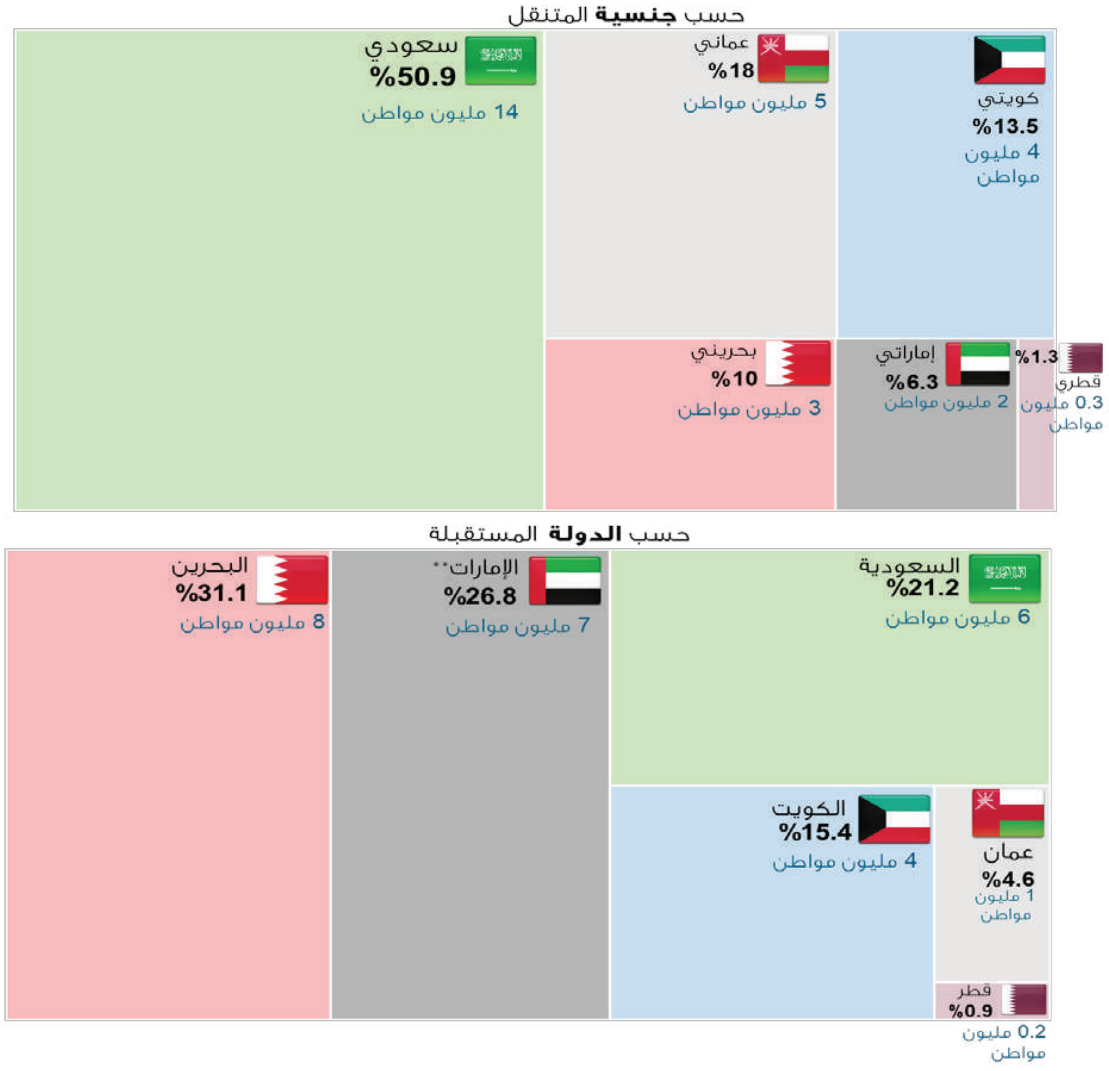

مسار العمل في القطاعات الحكومية والأهلية

مسار العمل في القطاعات الحكومية والأهلية

بالرغم من تزايد إجمالي أعداد مواطني دول المجلس العاملين في الدول الأعضاء الأخرى (من 25 ألف غداة انطلاقة السوق الخليجية المشتركة إلى 33 ألف في عام 2019م)، مشكلة ما نسبته 0.11% من إجمالي العمالة في مجلس التعاون والبالغة نحو 29 مليون عامل في عام 2019م. إلا أن هنالك فرص كثيرة لزيادة هذه النسبة لتحقق الطموحات والأهداف المرسومة للسوق الخليجية المشتركة.

شكل (5): مواطنو دول المجلس العاملين في الدول الأعضاء الأخرى ومعدل النمو السنوي (%)

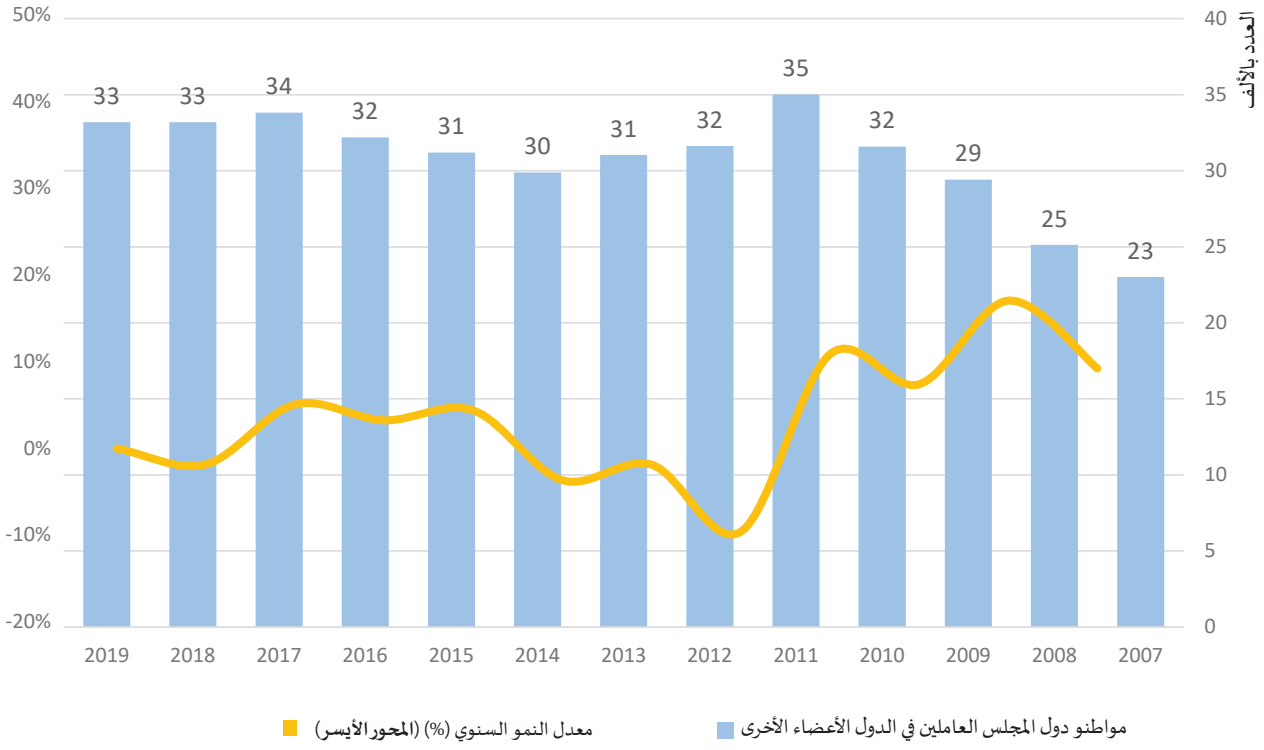

ارتفعت أعداد العاملين من مواطني دول المجلس في القطاعين الحكومي والأهلي في الدول الأعضاء الأخرى منذ انطلاقة السوق الخليجية المشتركة عام 2008م من 6 آلاف عامل إلى 10 آلاف عامل في القطاع الحكومي، ومن 19 ألف عامل إلى 24 ألف عامل في القطاع الأهلي في عام 2019م، مشكلة ما نسبته نحو 1 بالألف من إجمالي العاملين في القطاع الحكومي ونحو 0.1 بالألف من إجمالي العاملين في القطاع الأهلي.

شكل (6): مواطنو دول المجلس العاملون في **القطاع الحكومي** بالدول الأعضاء الأخرى (% من إجمالي العاملين في القطاع الحكومي في المجلس)

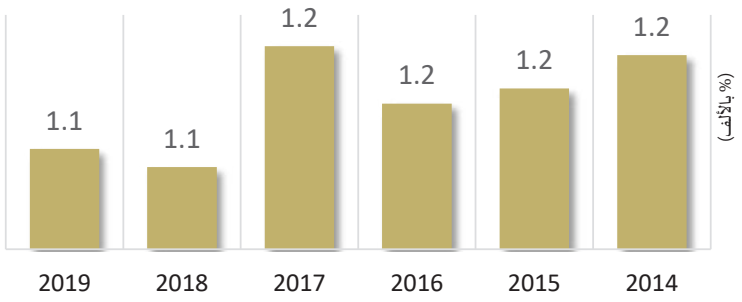

(لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة)

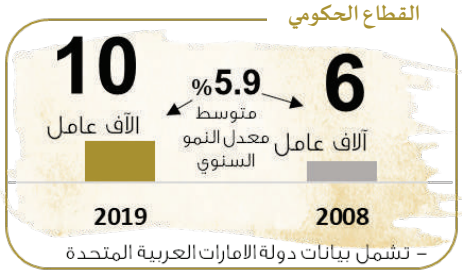

شكل (7): مواطنو دول المجلس العاملون في **القطاع الأهلي** بالدول الأعضاء الأخرى (% من إجمالي العاملين في القطاع الأهلي في المجلس)

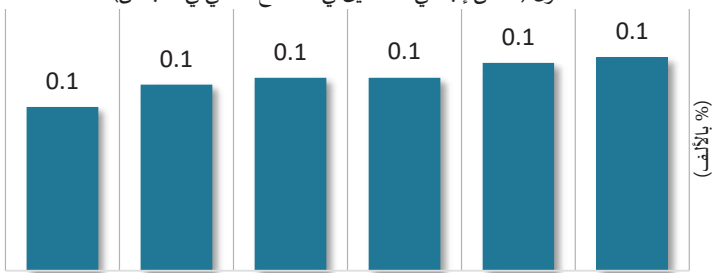

(لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة)

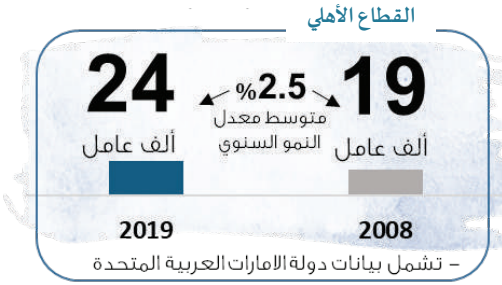

ومنذ إنطلاقة السوق الخليجية المشتركة بلغ المتوسط السنوي لنمو العمالة الخليجية العاملة في الدول الأعضاء الأخرى في القطاع الحكومي **5.9%**، بينما بلغ المعدل **2.5%** في القطاع الأهلي.

ويشكل العاملون السعوديون 51% من إجمالي مواطني دول المجلس العاملين في الدول الأعضاء الأخرى في عام 2019م، ويليهم العاملون العمانيون بنسبة 26%. وتستقطب دولة الكويت 43% من العاملين الخليجيين، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة والتي استقطبت نحو 34%.

شكل (8): مواطنو دول المجلس العاملون في القطاع الحكومي والأهلي بالدول الأعضاء الأخرى

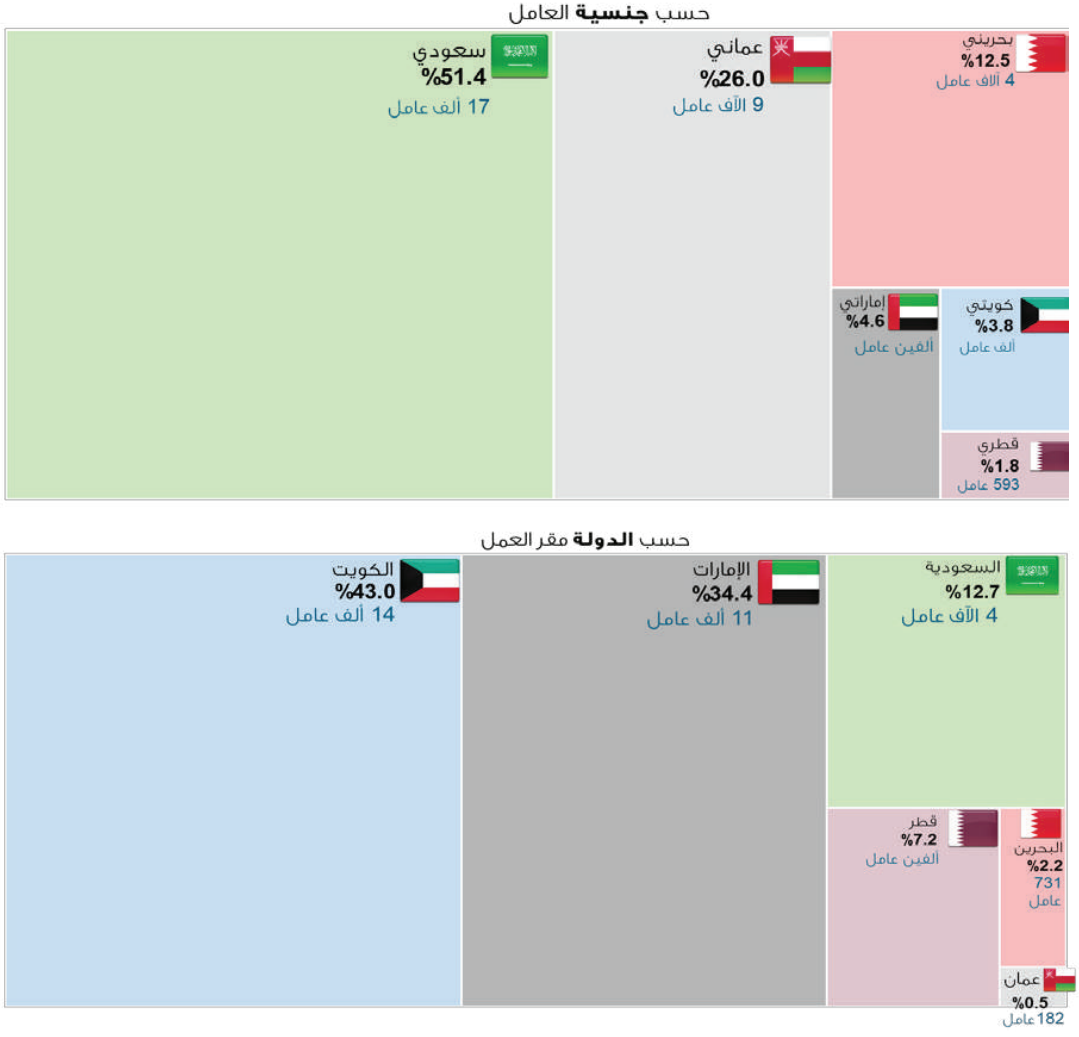

مسار التأمينات الاجتماعية والتقاعد

مسار التأمينات الاجتماعية والتقاعد

حقق مسار التأمينات الاجتماعية والتقاعد تقدما منذ انطلاق السوق الخليجية المشتركة، حيث ارتفع عدد مواطني دول المجلس المشمولين في التقاعد في الدول الأعضاء الأخرى من 5 آلاف مواطن في عام 2008 إلى 15 ألف مواطن في عام 2019م، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 12.9% خلال هذه الفترة.

شكل (9): نسبة نمو (%) مواطني دول المجلس المشمولين في التقاعد بالدول الأعضاء الأخرى

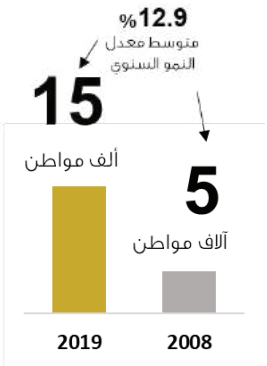

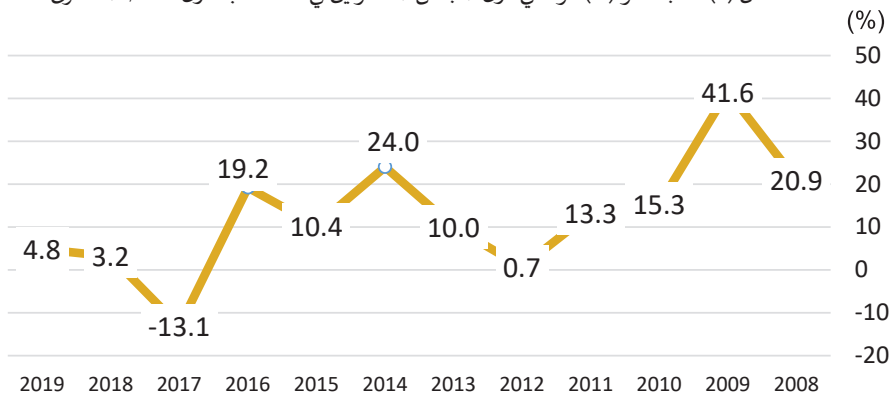

كما ارتفع عدد مواطني دول المجلس المشمولين في التأمينات الاجتماعية في الدول الأعضاء الأخرى من 4 آلاف مواطن في عام 2008 إلى 13 ألف مواطن في عام 2019م، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 11.9% خلال هذه الفترة.

شكل (10) نسبة نمو (%) مواطني دول المجلس المشمولين في التأمينات الاجتماعية

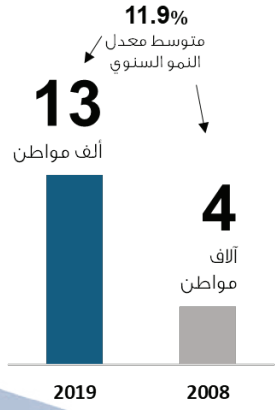

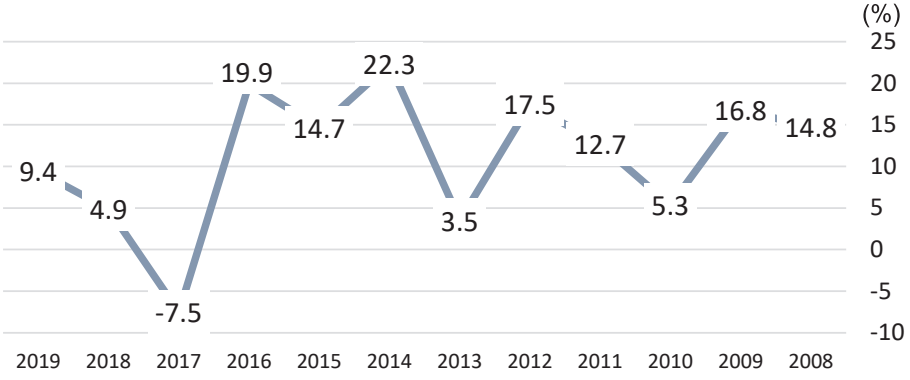

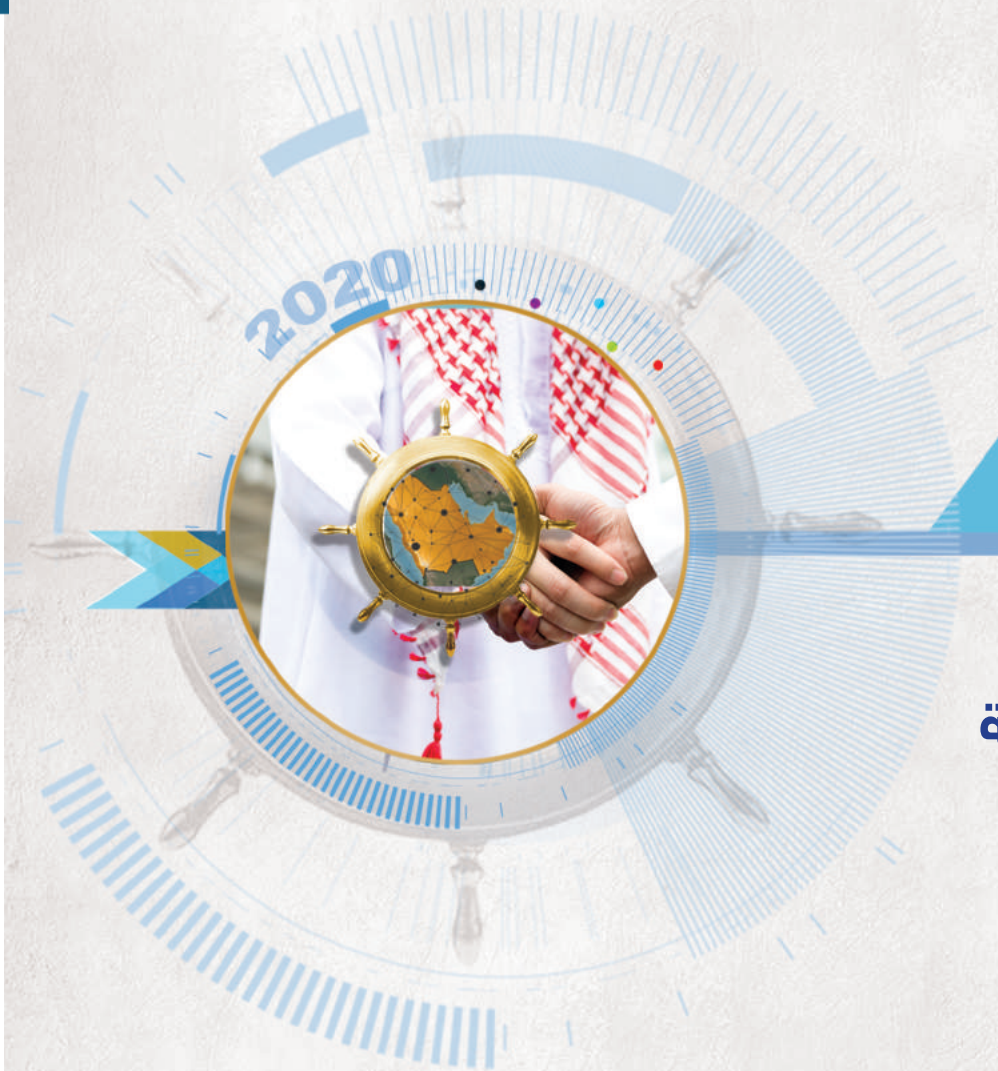

مسار مزاولة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية

مسار مزاولة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية

التراخيص الممنوحة

إن تشجيع وتسهيل منح مواطني دول المجلس الأخرى تراخيص لمزاولة كافة أشكال الأنشطة الاقتصادية يعتبر العمود الفقري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق المواطنة الاقتصادية الخليجية، وذلك لإسهامه بشكل رئيسي في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) والتي عادة ما تشكل المصدر الرئيسي للتشغيل والقيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال زيادة فرص الاستثمار البيني والتي بدورها تعمل على تنشيط التجارة البينية وخلق فرص عمل لمواطني دول المجلس.

خلال العقدين الماضيين ارتفع عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضاء الأخرى من 6 آلاف رخصة حتى نهاية عام 2001م إلى 60 ألف رخصة حتى نهاية عام 2019م.

شكل (11): معدل النمو (%) وعدد التراخيص الممنوحة (تراكمي) لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضاء الأخرى

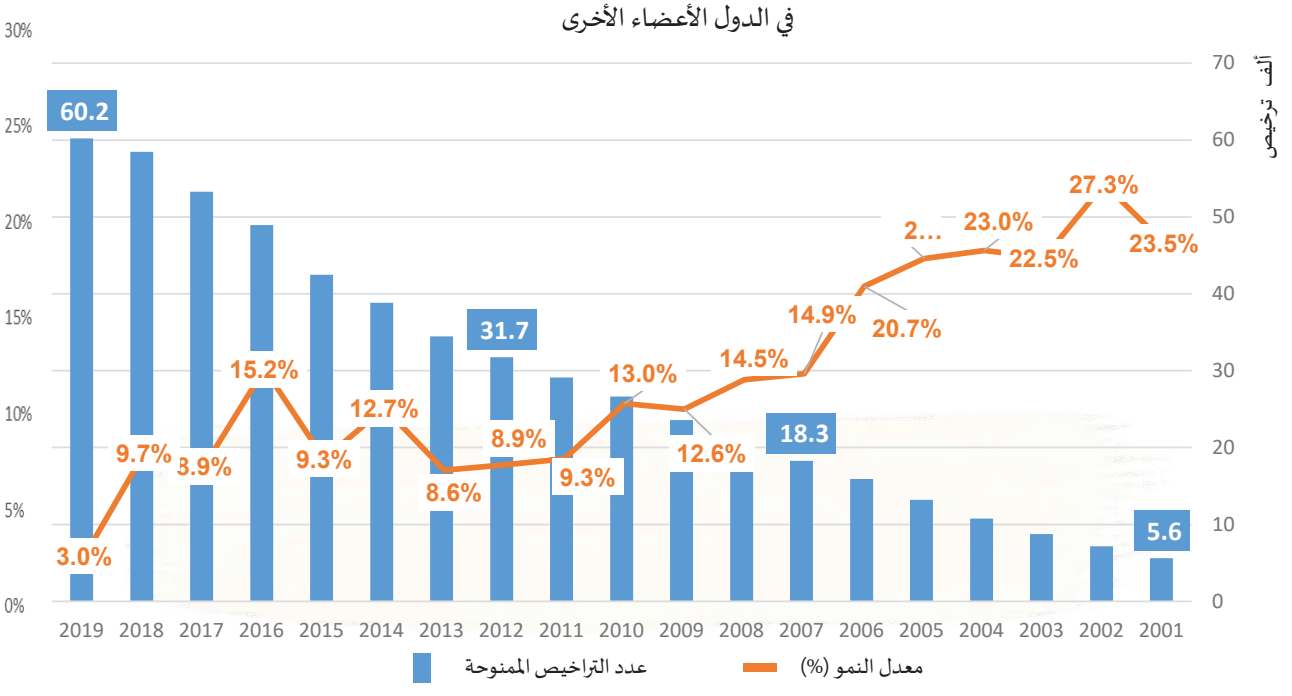

تابع | التراخيص الممنوحة

واستأثر المواطنون السعوديون بنحو 49% من إجمالي التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس في الدول الأعضاء الأخرى حتى نهاية عام 2019م، في حين اصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة نحو 45% من إجمالي التراخيص الممنوحة حتى نهاية عام 2019م.

شكل (12): عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضاء الأخرى حتى نهاية عام 2019م

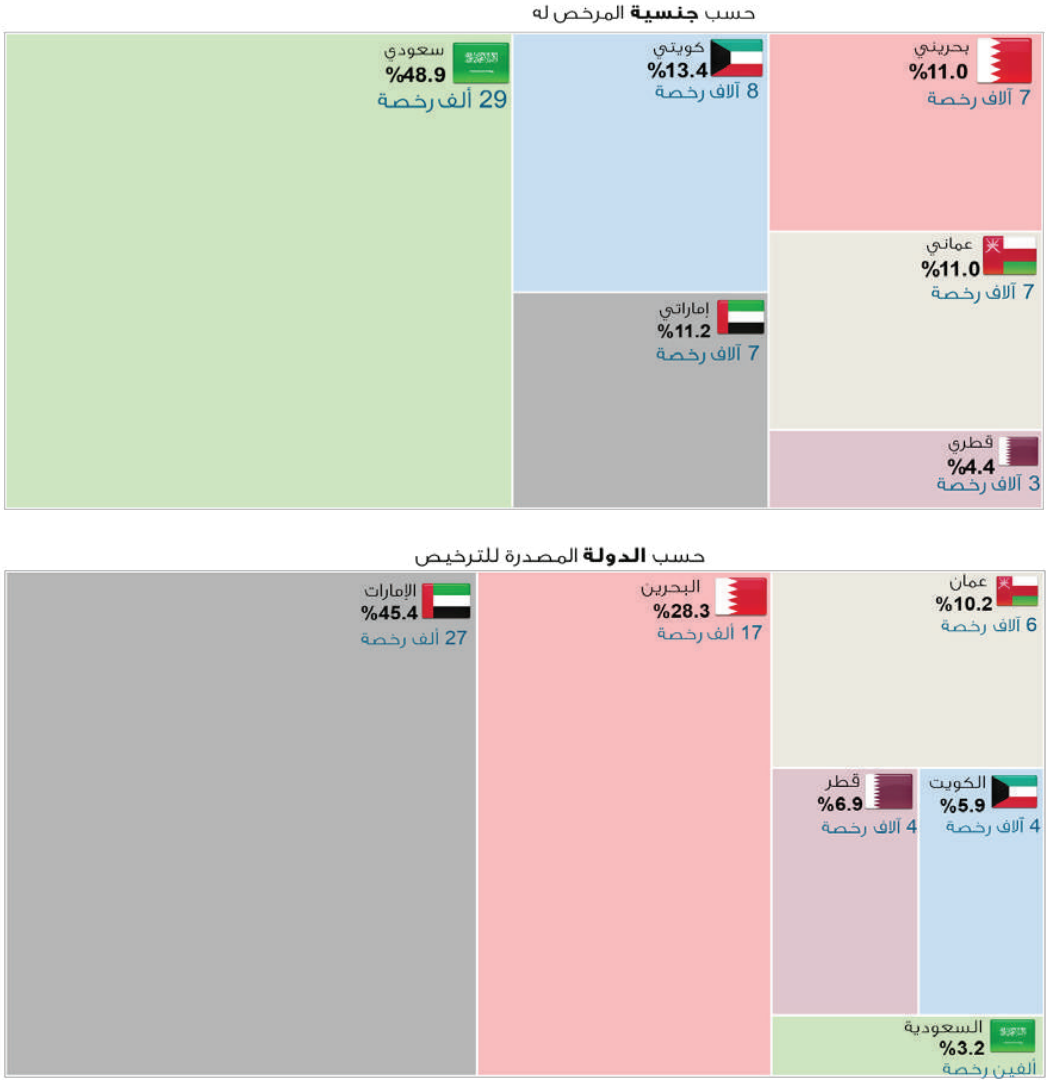

البنوك التجارية

ارتفعت قيمة أصول البنوك في مجلس التعاون إلى نحو 2.4 تريليون دولار أمريكي في عام 2019م مقارنة مع 1.7 تريليون دولار أمريكي في عام 2013م، مما يشكل زيادة بنحو 44%، وبما يوازي 145% من إجمالي الناتج المحلي لمجلس التعاون، مما يشير إلى توفر التمويل اللازم لدعم العملية التنموية وتنمية قطاع الأعمال.

شكل (13): إجمالي أصول البنوك في مجلس التعاون، (مليار دولار أميركي)

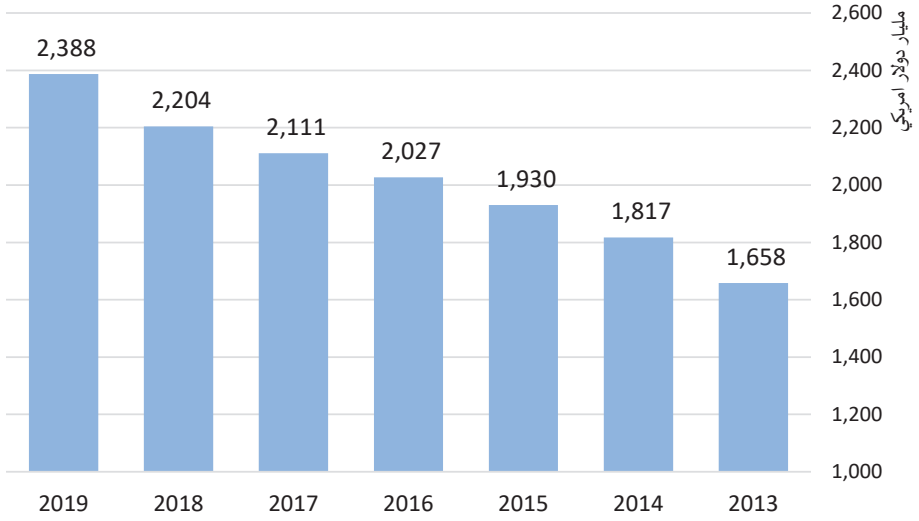

ويعتبر الائتمان المحلي من أبرز مصادر التمويل لقطاع الأعمال ورفد العملية التنموية في الاقتصاد. وارتفعت نسبة الائتمان المحلي من إجمالي الناتج المحلي في مجلس التعاون بشكل ملحوظ من نحو 58% في عام 2013م إلى 81% في عام 2019م، مما قلل الفجوة مع معدل النسبة في العالم والاتحاد الأوروبي.

شكل (14): نسبة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)

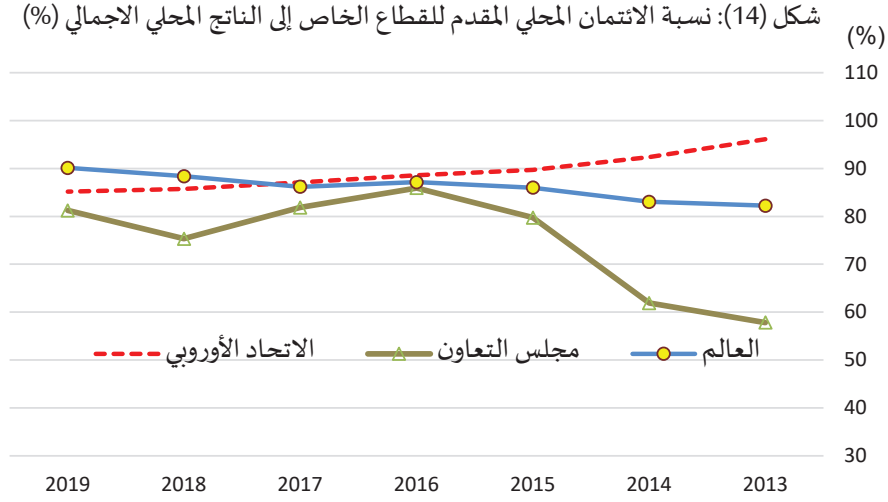

تابع | البنوك التجارية

بلغ **عدد البنوك الخليجية العاملة** في الدول الأعضاء الأخرى 27 بنكاً من أصل 174 بنكاً عامل في دول المجلس، أي ما نسبته 15.5%من الإجمالي، وتفاوتت هذه النسبة بين 5.6% في دولة قطر (بنك خليجي واحد من أصل 18 بنكاً) و34.8% في دولة الكويت (8 بنوك خليجية من أصل 23 بنكاً). وشكلت البنوك الخليجية العاملة في الدول الأعضاء الأخرى ما نسبته 28.7% من إجمالي البنوك الأجنبية (غير المحلية) العاملة في دول المجلس والبالغ عددها 67 بنكاً أجنبياً، وتفاوتت هذه النسبة بين 14.3% في دولة قطر (بنك خليجي واحد من أصل 7 بنوك غير محلية) و66.7% في دولة الكويت (8 بنوك خليجية من أصل 12بنكاً غير محلي).

شكل (15): عدد البنوك العاملة في دول المجلس 2019م

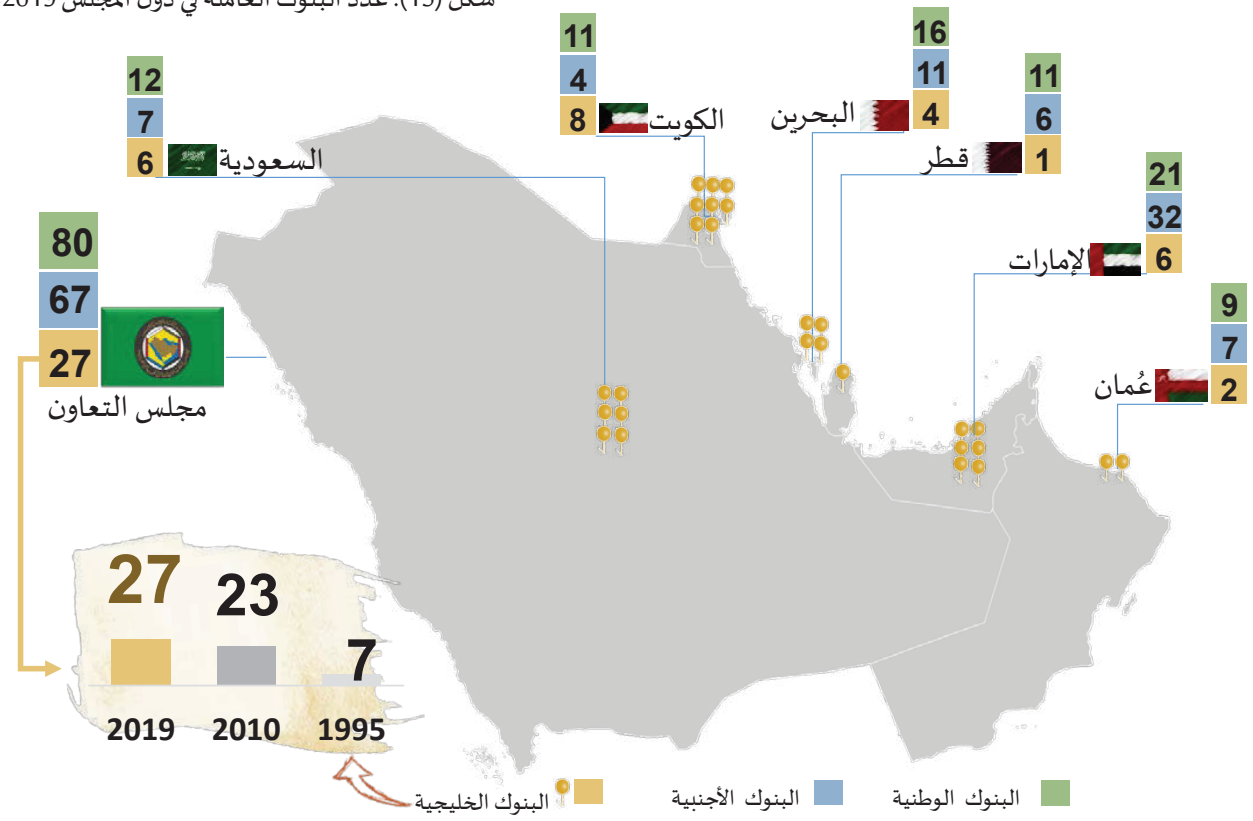

- من الممكن أن يتكرر البنك التجاري العامل في الدول الأعضاء الأخرى في أكثر من دولة

تابع | البنوك التجارية

بلغت نسبة فروع البنوك الخليجية العاملة في الدول الأعضاء الأخرى 24.8% من إجمالي الفروع غير المحلية*، مما يدل على أن فروع البنوك الخليجية داخل كتلة المجلس بشكل عام أقل من إجمالي فروع البنوك غير المحلية.

شكل (16): فروع البنوك الخليجية والأجنبية العاملة في دول المجلس 2019م

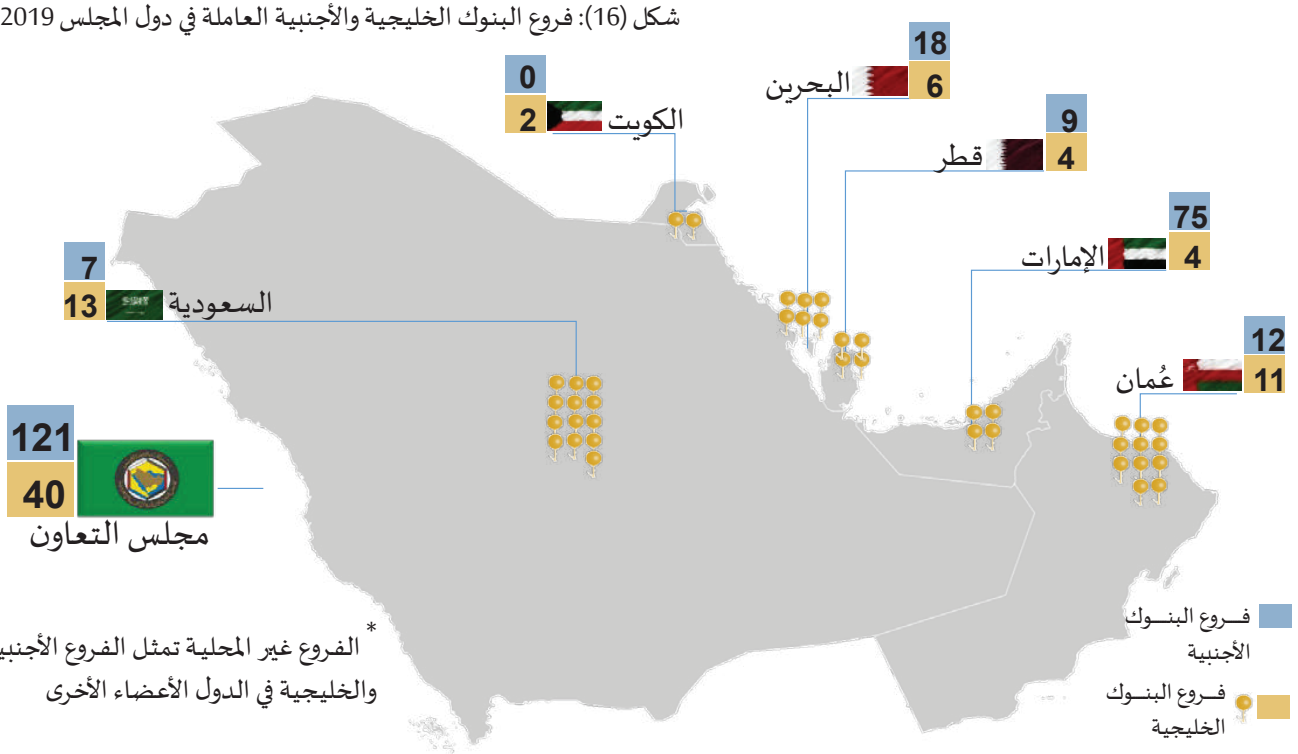

* الفروع غير المحلية تمثل الفروع الأجنبية والخليجية في الدول الأعضاء الأخرى

شكل (17): نسبة الفروع الخليجية العاملة في الدول الأعضاء الأخرى (%) من إجمالي الفروع غير المحلية 2019م

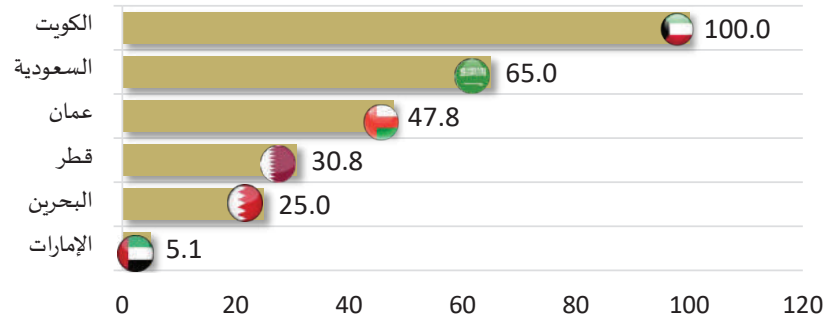

وعلى مستوى الدول الأعضاء تراوحت نسبة الفروع الخليجية العاملة في الدول الأعضاء الاخرى من إجمالي الفروع غير المحلية بين 5.1% في دولة الإمارات العربية المتحدة و100% في دولة الكويت في عام 2019م.

التجارة البينية

ارتفعت قيمة التجارة البينية غير النفطية في دول مجلس التعاون من 54 مليار دولار أمريكي عام 2012م إلى ما قيمته 73 مليار دولار أمريكي في عام 2019م، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 3.9% خلال الفترة 2012-2019م.

وتمثل التجارة البينية غير النفطية نحو 4.4% من إجمالي الناتج المحلي لمجلس التعاون في عام 2019م مما يشير إلى توفر الفرص لزيادة حجم التجارة البينية في مجلس التعاون والاستفادة من قرارات المجلس الأعلى الواردة في الاتفاقية الاقتصادية (1981م)، ووثيقة السوق الخليجية المشتركة (2008م) حول تشجيع التجارة البينية.

شكل (18): مساهمة صادرات دول المجلس (%) وطنية المنشأ غير النفطية حسب الجهة المصدر لها 2019م

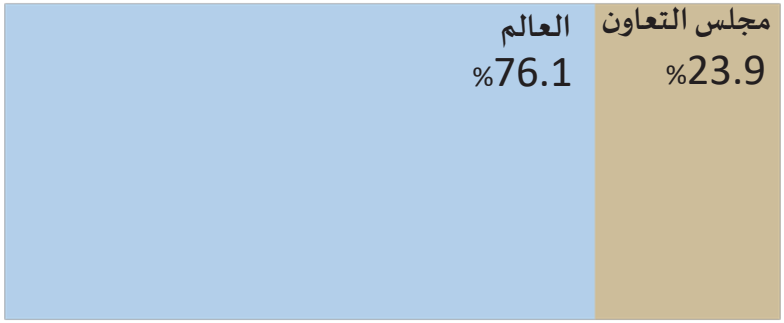

تُصدر دول المجلس أقل من ربع الصادرات السلعية الوطنية المنشأ غير النفطية فيما بينها، بينما تُصدر 76% من هذه الصادرات إلى الشركاء التجاريين الخارجيين.

وهناك مجالاً كبيراً لتنشيط التجارة البينية نظراً لعدم وجود تعرفة جمركية بين دول المجلس على المنتجات وطنية المنشأ، كما أن تكاليف النقل منخفضة نسبياً مقارنة مع النقل إلى الشركاء التجاريين خارج المجلس.

شكل (19): الصادرات السلعية وطنية المنشأ البينية (غير النفطية) واعادة التصدير البيني (مليار دولار أمريكي)

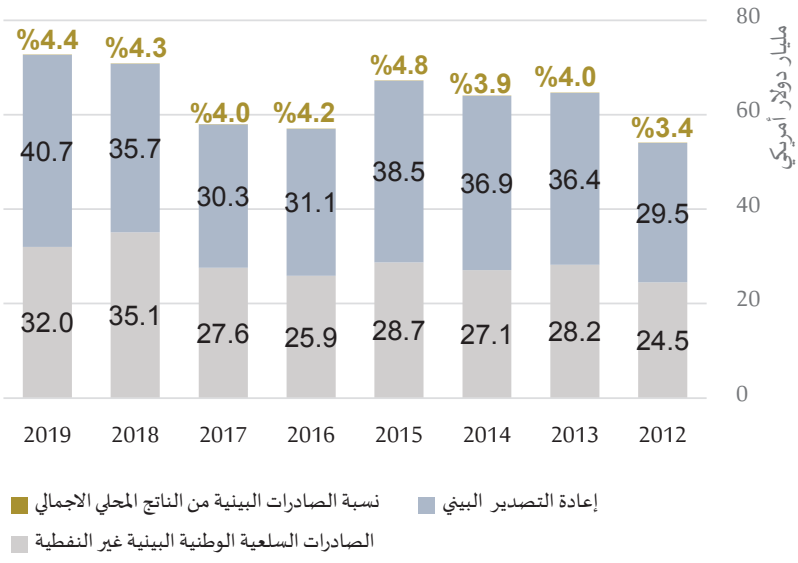

2020

مسار تملك العقار

مسار تملك العقار

يتخذ مسار تملك العقار أهمية كبيرة لما له من دور في النمو الاقتصادي، حيث أنه يساهم في تحريك الأنشطة الاقتصادية الرديفة التي تخدم قطاع العقارات سواء كانت أنشطة البناء والتشييد وأنشطة المكاتب العقارية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية.

ارتفع عدد المتملكين للعقارات من مواطني دول المجلس في الدول الأعضاء الأخرى بشكل ملحوظ خلال العقدين الماضيين ليصل إلى 358 ألف متملك حتى نهاية عام 2019م، وبمتوسط معدل نمو سنوي 16% خلال الفترة 2002-2019م.

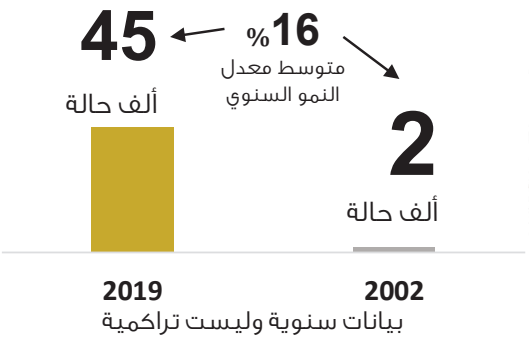

وتصدر الكويتيون أعداد المتملكين للعقار في الدول الأعضاء الاخرى وبنحو 51.9% من إجمالي الحالات حتى نهاية عام 2019م، يليهم السعوديون بنحو 20.4%. أما بالنسبة للدول المتملك فيها جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى واستقطبت ما نسبة 71.2% من إجمالي حالات التملك حتى نهاية عام 2019م.

شكل (20): عدد مواطني دول المجلس المتملكين للعقارات بالدول الأعضاء الأخرى 2019م (تراكمي)

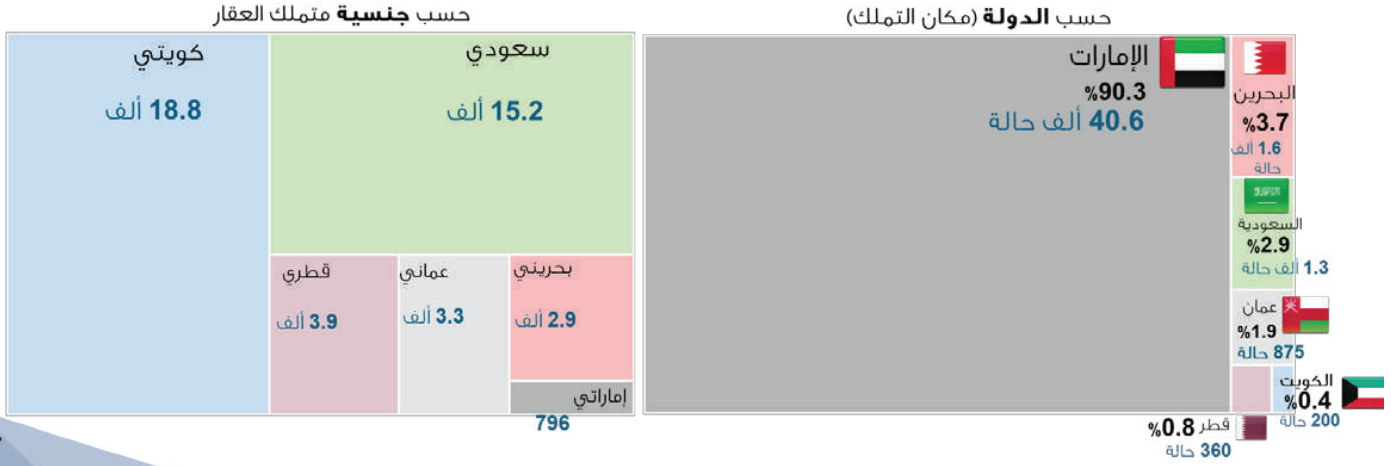

مسار تنقل رؤوس الأموال

مسار تنقل رؤوس الأموال

الاستثمار الأجنبي المباشر البيني

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر البيني من أبرز أشكال التعاون والتكامل وأعمدة السوق الخليجية المشتركة كونه يعكس ثقة المستثمرين من دول مجلس التعاون بأسواق واقتصاديات الدول الأعضاء الأخرى، ومصدراً هاماً لإيجاد فرص عمل للمواطنين، خاصة في مجال تأسيس الشركات الجديدة، كما أنه يشكل مدخلاً إلى الاستفادة من اقتصاديات الحجم وهذا ما تدعو إليه وثيقة السوق الخليجية المشتركة.

بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون 497.2 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2019م، مشكلاً ما نسبته 30% من الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون.

وتتصدر مملكة البحرين دول المجلس برصيد يوازي 78% من الناتج المحلي الإجمالي، تليها سلطنة عمان بنحو 41%، ودولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 37%. أما الدول الأعضاء الأخرى فإن نسبها أقل من متوسط مجلس التعاون ككل.

شكل (21): نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الناتج المحلي الاجمالي في عام 2019م (%)

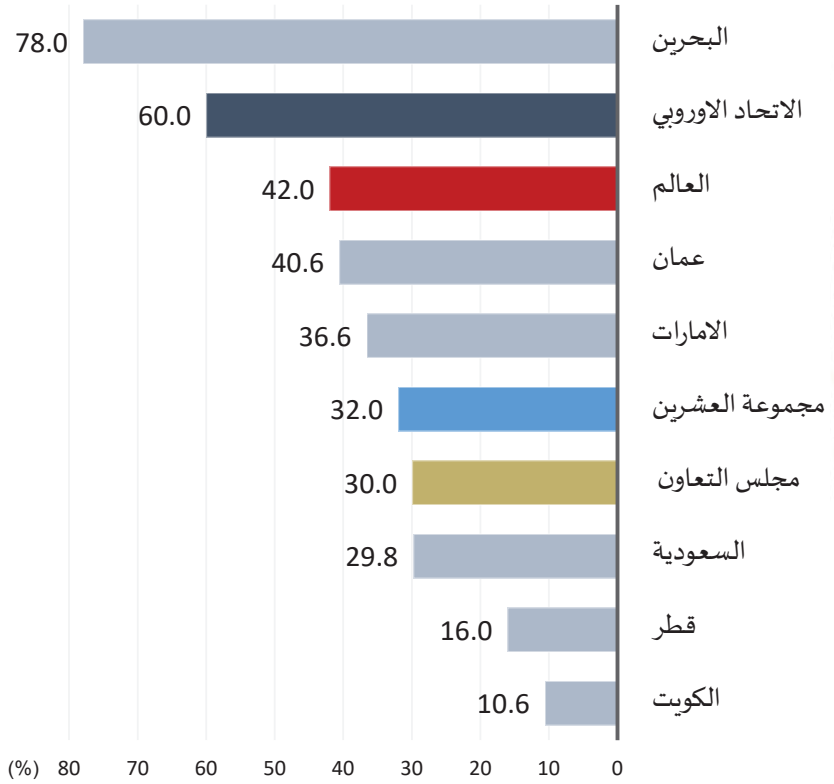

تابع | الاستثمار الأجنبي المباشر البيني

إلا إن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر البيني (أي بين دول المجلس) يشكل جزءا قليلا من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في مجلس التعاون حيث بلغ 64 مليار دولار أمريكي، مشكلا ما نسبته 13.4% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول المجلس في عام 2018م مقارنة بما نسبته 18.2% في عام 2010م. وكذلك فإن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر البيني بلغت نحو 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018م مقارنة بما نسبة 5.6 % في عام 2010م.

شكل (22): أرصدة الاستثمار الأجنبي الوارد إلى دول مجلس التعاون (مليار دولار أمريكي)

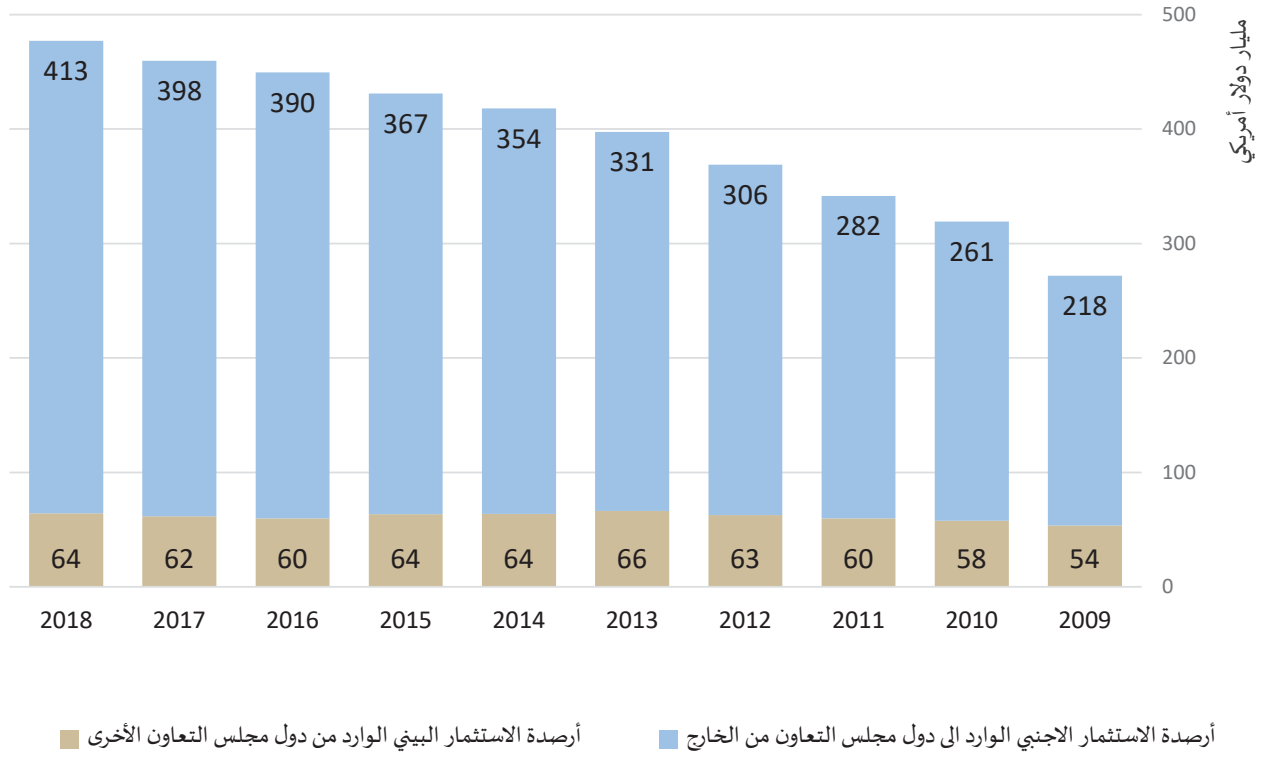

شكل (23): أرصدة الاستثمار المباشر البيني في دول المجلس بنهاية عام 2018م

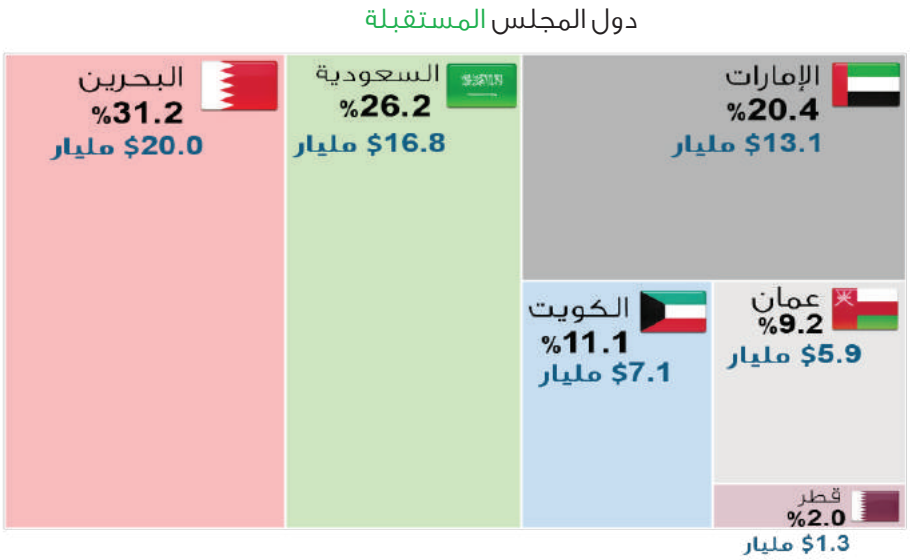

تصدرت مملكة البحرين في عام 2018م دول المجلس المستقبلة للاستثمار البيني بما قيمته 20 مليار دولار أمريكي، أي ما نسبته 31% من الإجمالي، تلتها المملكة العربية السعودية بما يقارب 17 مليار دولار أمريكي مشكلة نحو 26% من الإجمالي.

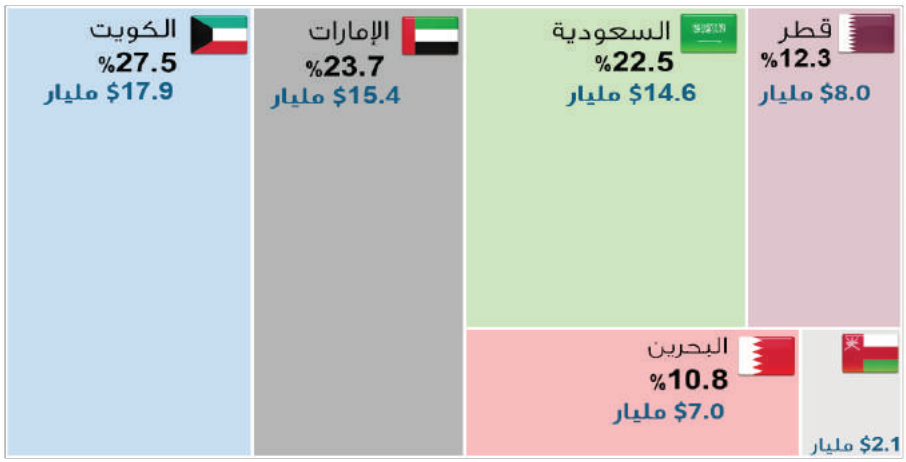

أما بالنسبة لدول المجلس المصدرة لهذا الاستثمار، جاءت دولة الكويت في المرتبة الأولى بنحو 18 مليار دولار أمريكي (27.5% من الإجمالي)، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 15.4 مليار دولار أمريكي (23.7% من الإجمالي)، وثم المملكة العربية السعودية بما قيمته 14.6 مليار دولار أمريكي (22.5% من الإجمالي).

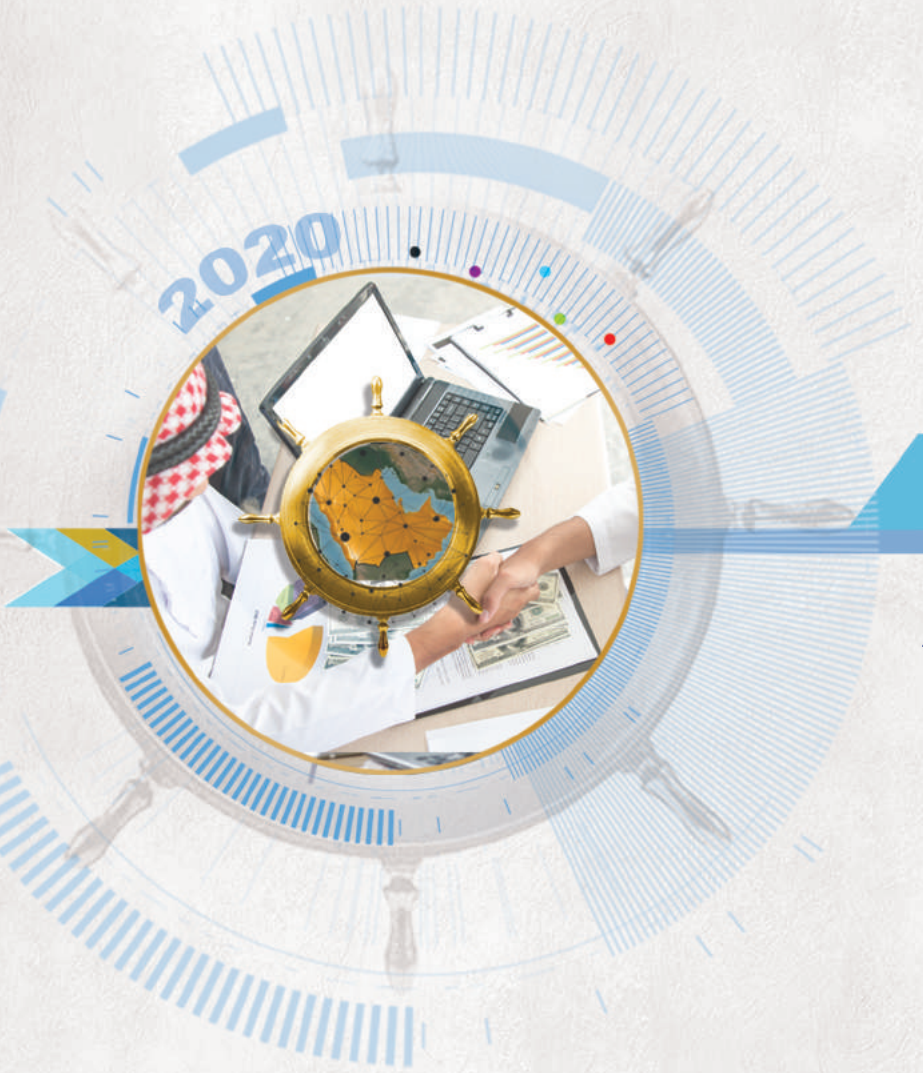

مسار تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات

مسار تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات

تم تسجيل تقدما كبيرا في هذا المسار منذ انطلاقة السوق الخليجية المشتركة من ناحية عدد الشركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها من قبل مواطني دول المجلس في الدول الأعضاء الأخرى، مما أسهم في تعميق أسواق الأوراق المالية والقطاع المالي عموماً. وارتفعت نسبة الشركات المسموح تملك أسهمها من قبل مواطني المجلس في الدول الأعضاء الأخرى إلى 95 % في عام 2019م مقارنة بما نسبته 87% في عام 2000م، وبلغت هذه النسبة 100% في أربع من الدول الأعضاء. وبلغ عدد الشركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها من قبل مواطني دول المجلس في الدول الأعضاء الأخرى 653 شركة برأسمال بلغ 376 مليار دولار أمريكي من أصل 687 شركة مساهمة عامة في دول المجلس وبرأسمال بلغ 389 مليار دولار أمريكي في عام 2019م.

شكل (24): عدد الشركات المساهمة العامة في دول مجلس التعاون ونسبة المسموح تداول أسهمها من قبل مواطني دول المجلس

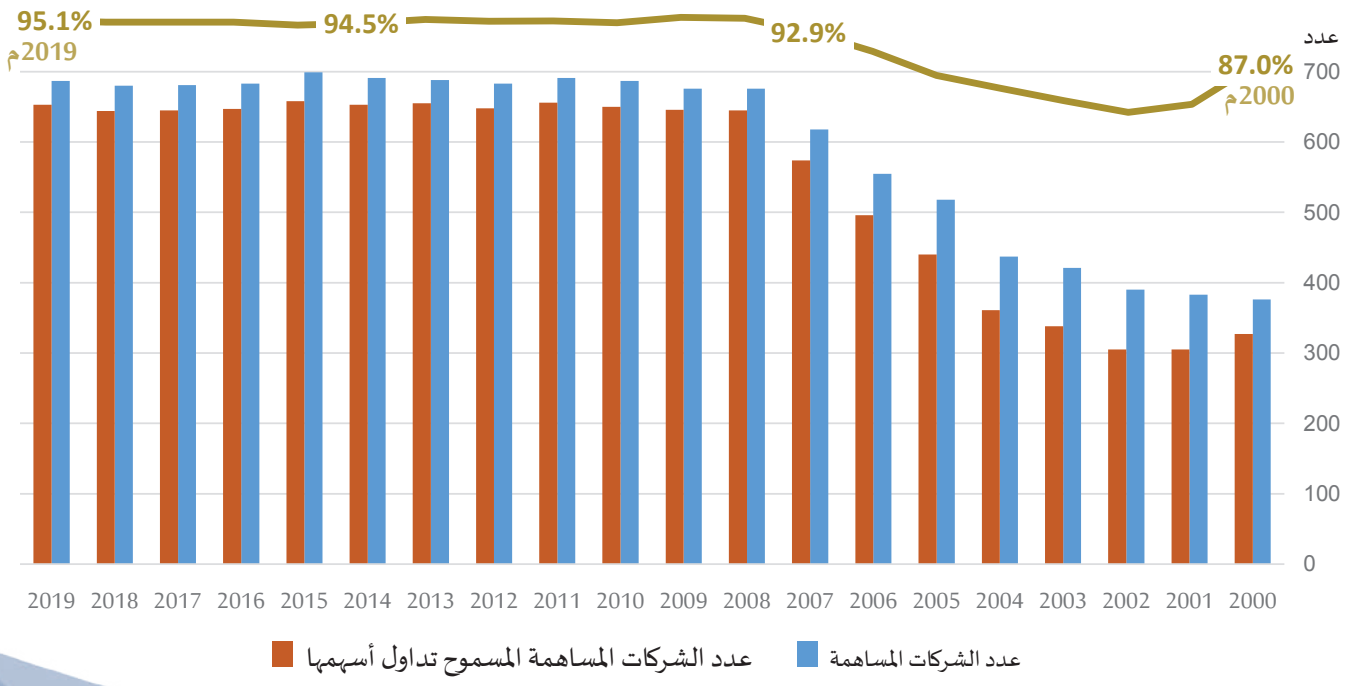

شكل (25): نسبة الشركات المسموح تداول أسهمها من قبل مواطني دول المجلس من اجمالي الشركات المساهمة العامة، 2019م

وبالمقابل انخفض عدد المساهمين من مواطني دول المجلس في الشركات المسموح تداول أسهمها في الدول الأعضاء الأخرى من 508 ألف مستثمر خليجي لدى انطلاق السوق الخليجية المشتركة إلى 431 ألف مستثمر خليجي في عام 2019م.

شكل (26) عدد المساهمين من مواطني دول المجلس في الشركات المسموح تداول أسهمها في الدول الأعضاء الأخرى (ألف مستثمر خليجي)

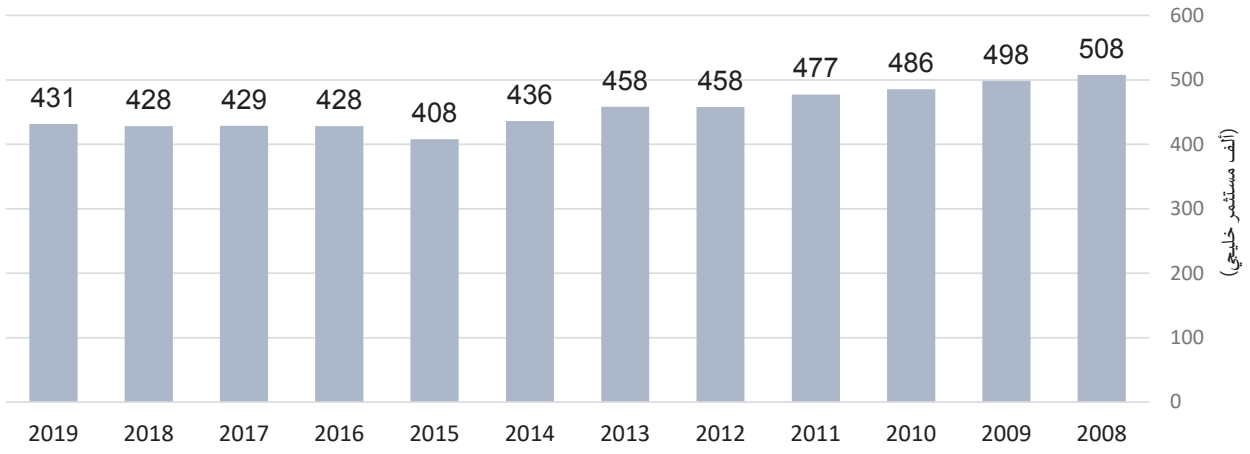

شكل (27): عدد المساهمين من مواطني دول المجلس في الشركات المسموح تداول أسهمها في الدول الأعضاء الأخرى

حسب **جنسية** المستثمر

ومن ناحية جنسية المستثمرين في الدول الأعضاء الأخرى، جاء السعوديون في المرتبة الأولى بنحو 214 ألف مستثمر، أي ما نسبته 50% من اجمالي المستثمرين من مواطني دول المجلس في الدول الأعضاء الأخرى.

حسب **الدولة** المستثمر فيها

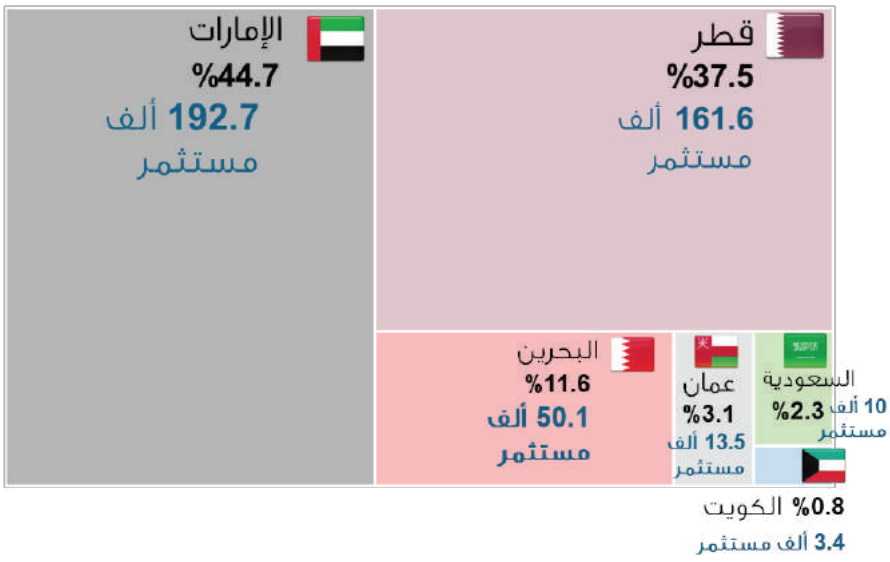

ومن ناحية الدول المستقطبة للمستثمرين من مواطني دول المجلس الأخرى، جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة بالمرتبة الأولى حيث بلغ عددهم ما يقارب 193 ألف مستثمر، أي نحو 45% من المستثمرين.

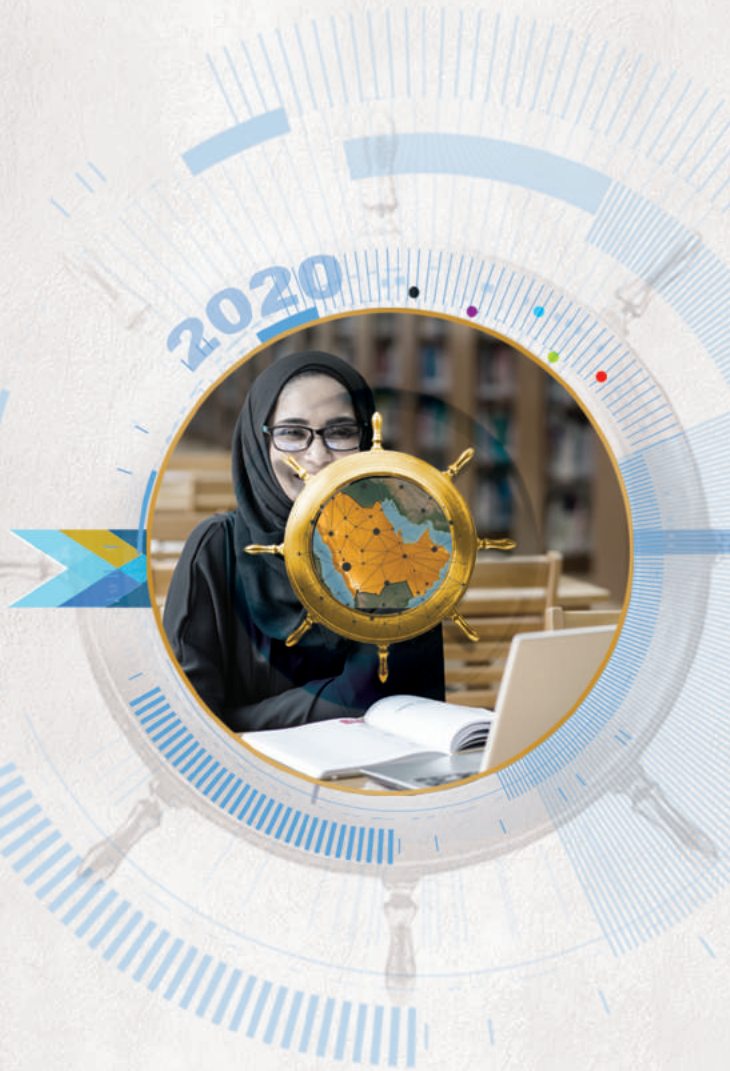

مسار التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية

مسار التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية

التعليم العام

تشير البيانات إلى حجم الاستفادة الكبير من قرار معاملة الطلبة في مراحل التعليم العام معاملة الطلبة من أبناء الدولة التي يدرسون بها، حيث بلغ إجمالي عدد الطلاب في التعليم العام من مواطني دول مجلس التعاون في المدارس الحكومية في الدول الأعضاء الأخرى نحو 41 ألف طالب في عام 2019م. وبلغ متوسط النمو السنوي لعدد الطلاب المسجلين نحو 0.4% منذ انطلاق السوق المشتركة أي خلال الفترة 2008-2019م، مقارنة مع متوسط معدل نمو سنوي سالب بلغ نحو 0.9% خلال الفترة 2000-2007م.

تشكل نسبة الإناث ما يقارب نصف عدد الطلاب في التعليم العام من مواطني دول مجلس التعاون في المدارس الحكومية في الدول الأعضاء الأخرى حيث بلغت نحو 50.4% من إجمالي عدد الطلاب في جميع المراحل في عام 2019م.

شكل (28): نسبة الطلاب في التعليم العام من مواطني دول المجلس في المدارس الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى حسب النوع (ذكور، إناث)

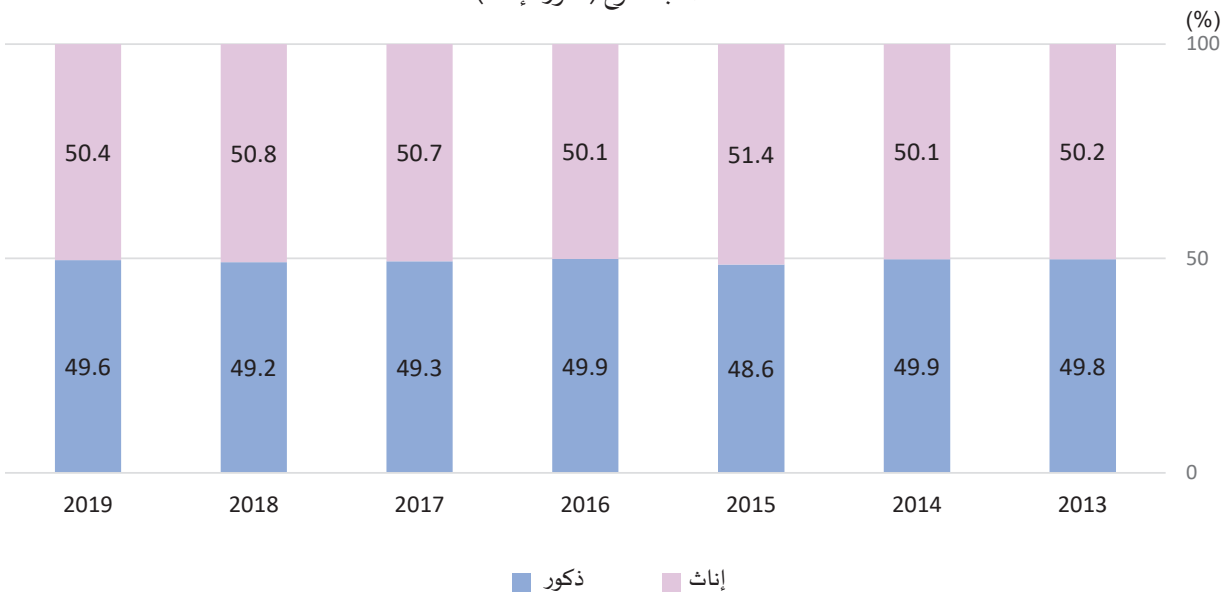

شكل (29): إجمالي عدد الطلاب في التعليم العام من مواطني دول المجلس في المدارس الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى

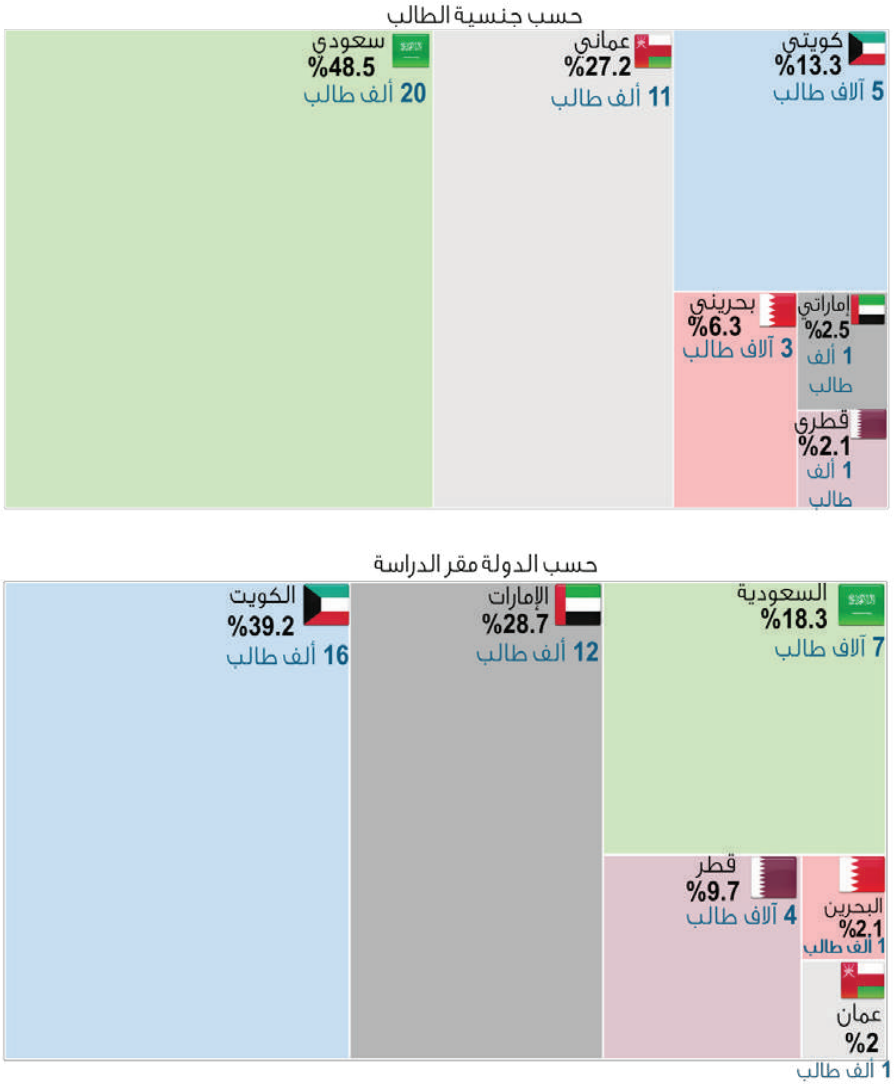

حاز الطلبة من المملكة العربية السعودية على النسبة الأعلى من المقاعد الدراسية في المدارس الحكومية في الدول الاعضاء الأخرى، حيث بلغ عددهم 20 ألف طالباً ، وبنسبة بلغت 48.5%، بينما حل الطلبة من سلطنة عمان في المرتبة الثانية بعدد 11 ألف طالباً وبنسبة 27.2%.

استقطبت دولة الكويت النسبة الأعلى من الطلاب من الدول الأعضاء الأخرى بنحو 39% من إجمالي الطلاب المسجلين في المدارس الحكومية في الدول الأعضاء الأخرى خلال عام 2019م، يليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 29%.

التعليم العالي

بلغ عدد مواطني دول المجلس الدارسين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى ما يقارب 6 آلاف طالب منهم 2 ألف طالباً و4 آلاف طالبة. وتظهر الإحصاءات أن دولة الكويت هي الأكثر استقطاباً للطلبة من مواطني دول المجلس الأخرى للدراسة في مؤسسات التعليم العالي بها وبعدد بلغ 2 ألف طالب. تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بما يزيد عن ألف طالب. وفي دولة قطر 891 طالب، وفي مملكة البحرين 882 طالب، وفي المملكة العربية السعودية 776 طالب، وفي سلطنة عمان 30 طالب خلال عام 2019م.

تشكل نسبة الإناث النسبة الأعلى من عدد طلاب مجلس التعاون المسجلين في مؤسسات التعليم العالي في الدول الأعضاء الأخرى، حيث بلغت نحو 67% من الإجمالي في عام 2019م، مقارنة مع 33% للذكور. ويلاحظ تزايد نسبة الذكور حتى عام 2013م ثم حصول انخفاض مستمر بعدها.

شكل (30): نسبة الطلاب في مؤسسات التعليم العالي من مواطني دول المجلس بالدول الأعضاء الأخرى، حسب النوع (ذكور، إناث)

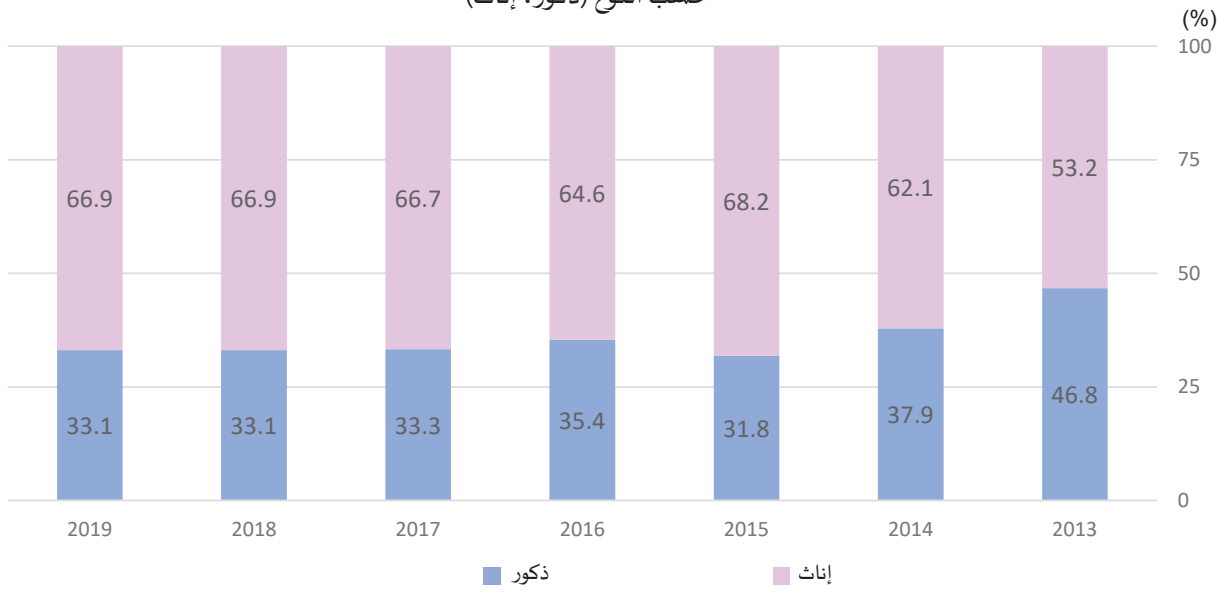

الصحة

تشير البيانات المتوفرة إلى استفادة كبيرة لمواطني دول المجلس من توفر العلاج في الدول الأعضاء الأخرى، حيث بلغ عدد المستفيدين من مواطني الدول الأعضاء الأخرى من تلك الخدمات حوالي 542 ألف مواطن في عام 2019م.

جاء المواطنون العمانيون في مقدمة المستفيدين من الخدمات الصحية في الدول الأعضاء الأخرى، حيث شكلوا ما نسبته 43% (233 ألف مواطن) ، تلاهم السعوديون بنسبة 31% (169 ألف مواطن) والكويتيون بنسبة 11% (58 ألف مواطن) من إجمالي مواطني دول المجلس المستفيدين من الخدمات الصحية بالدول الأعضاء الأخرى في العام 2019م

تصدرت المملكة العربية السعودية دول المجلس في تقديم الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية، حيث شكلت نسبة المستفيدين فيها نحو 46% من إجمالي المستفيدين خلال عام 2019م، يليها دولة الكويت بنحو 26%، ودولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 13%.

شكل (31): عدد المستفيدين من مواطني دول المجلس من الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية لعام 2019م

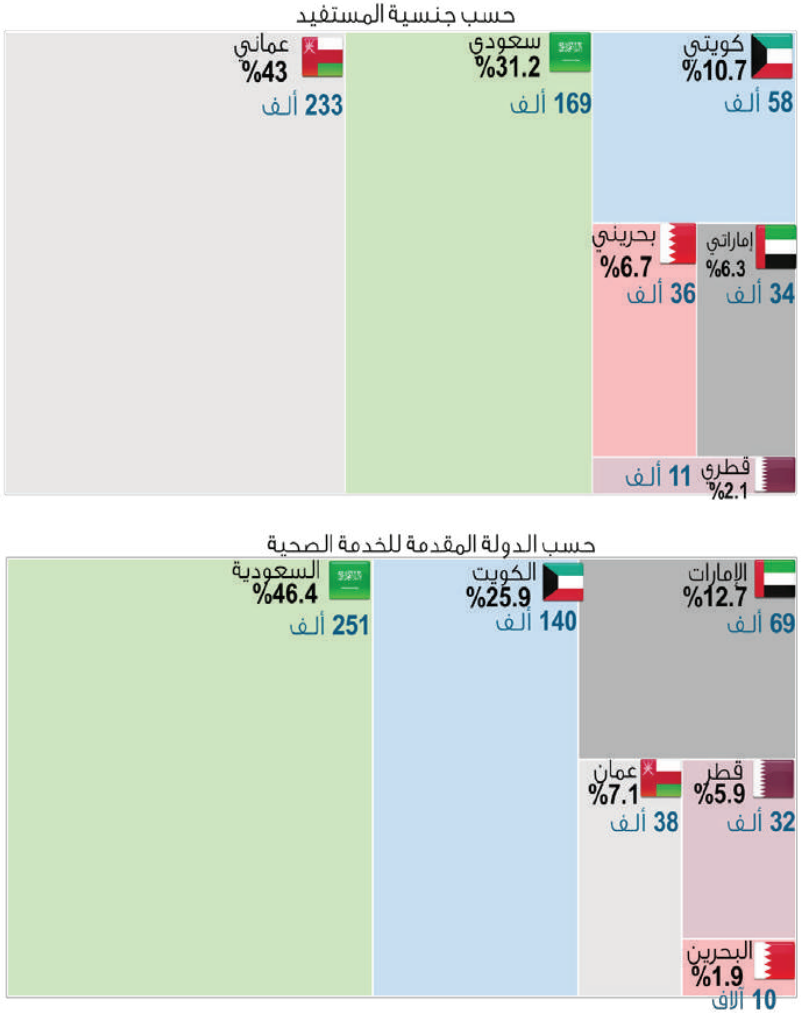

500
400
300
200
2020

مصادر البيانات الإحصائية
Statistical Data Sources

المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

The Federal Competitiveness and Statistics Authority

United Arab Emirates | دولة الإمارات العربية المتحدة

http://www.uaestatistics.gov.ae

هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

Informatics & eGovernment Authority

Kingdom of Bahrain | مملكة البحرين

http://www.iga.gov.bh

الهيئة العامة للإحصاء

The General Authority for Statistics

Kingdom of Saudi Arabia | المملكة العربية السعودية

http://www.cdsi.gov.sa

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

The National Center for Statistics and Information

Sultanate of Oman - سلطنة عُمان

http://www.ncsi.gov.om

جهاز التخطيط والإحصاء

Planning and Statistics Authority

State of Qatar | دولة قطر

http://www.qsa.gov.qa

الإدارة المركزية للإحصاء

Central Statistical Bureau

State of Kuwait | دولة الكويت

http://www.csb.gov.kw

2020